سلطنة عمان

الجدول 1 | 2021

عدد السكان، بالمليون	5.2
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	83.6
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	16076.9
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)[أ]	104.5
العمر المُتوقع عند الولادة، سنة[أ]	77.9
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	102.0

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، وآفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
(أ) مؤشرات التنمية العالمية عن الالتحاق بالمدارس (2020)؛ متوسط العمر المتوقع (2019).

بعد المصاعب التي شهدها عام 2020، يسير الاقتصاد العماني على طريق التعافي القوي مع انحسار الضغوط الناجمة عن جائحة كورونا، وزيادة إنتاج الهيدروكربونات، وتطبيق إصلاحات حكومية واسعة النطاق. ومن المتوقع أن تؤدي الإصلاحات الأولية في المالية العامة، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة وخفض الإنفاق، إلى تحويل عجز الموازنة وحساب المعاملات الجارية إلى فائض اعتبارا من 2022. وتشمل المخاطر عودة الضغوط الناجمة عن الجائحة، وتقلب أسعار النفط، وبطء تنفيذ برنامج الإصلاح الحكومي. وعلى الجانب الإيجابي، فإن ارتفاع إنتاج الهيدروكربونات، وتحسن العائدات غير النفطية، وترشيد الإنفاق، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تعزيز مركز المالية العامة والمركز الخارجي.

الأوضاع والتحديات الرئيسية

تعرض الاقتصاد العماني لضربة قوية في 2020 من جراء جائحة فيروس كورونا وتأثيرها على أسعار الهيدروكربونات. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في الماضي بغرض تنويع الأنشطة، لا تزال المالية العامة والقطاع الخارجي يعتمدان على الهيدروكربونات، وبالتالي يتسمان بالضعف إزاء تقلب الأسعار.

ولمعالجة استمرار العجز المزدوج الذي أدى إلى تراكم الديون، شرعت الحكومة في عام 2020 في برنامج طموح للإصلاحات، الذي يتضمن خطة تحقيق توازن الموازنة متوسط الأجل للفترة 2020-2024، وهي برنامج لضبط أوضاع المالية العامة يهدف إلى وضع الدين العام على مسار مستدام من خلال زيادة الإيرادات غير الهيدروكربونية، وترشيد الإنفاق، وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة. ومن شأن اتخاذ تدابير أخرى لتعزيز القطاع غير النفطي القابل للتداول أن يعزز أكثر المركز الخارجي في الأمد الطويل. ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ الخطة، إلى جانب الإصلاحات الهيكلية الجارية، إلى تيسير نمو القطاع الخاص وتوفير فرص العمل.

لكن ثمة تحديات كبيرة مازالت قائمة. وتشمل هذه التحديات تجدد الضغوط المرتبطة بالجائحة وتقلب أسعار الطاقة، مما قد يزيد من احتياجات التمويل الإجمالية ويعرقل برنامج الإصلاح الحكومي. وتتعلق التحديات متوسطة الأجل بالانتقال المستمر في العالم من الوقود الأحفوري إلى مصادر طاقة صديقة للبيئة، وتأثيره على استدامة المالية العامة والمركز الخارجي لسلطنة عمان. ويمكن أن يؤدي ضبط أوضاع المالية العامة إلى توترات اجتماعية، مما قد يقوض زخم الإصلاحات. علاوة على ذلك، تُعد عمان من أكثر البلدان العربية استيرادا للقمح من روسيا، وبالتالي قد يسفر الصراع الدائر عن ارتفاع فاتورة استيراد القمح، التي من المرجح أن تعوضها زيادة عائدات صادرات الهيدروكربونات الناجمة عن الصراع.

أحدث التطورات

يتعافى الاقتصاد العماني تدريجيا من التأثير المزدوج لجائحة كورونا وانهيار أسعار النفط. وتشير التقديرات إلى أن النمو الإجمالي بلغ 2.1% في 2021. وارتفع إجمالي الناتج المحلي الهيدروكربوني بما يقدر بنحو 2.2%، بفضل ارتفاع إنتاج النفط مع تقليص تخفيضات أوبك+ منذ منتصف عام 2021 وبدء تشغيل منشأة جديدة للغاز المسال في منتصف 2021. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ارتفع بنحو 2% في 2021، مدعوما بتعافي الطلب المحلي والخارجي بفضل انتشار حملات التطعيم، مما عزز القطاعات الأكثر تأثرا بالجائحة (السياحة، والضيافة، وتجارة التجزئة). وخرج التضخم السنوي من المنطقة السلبية في عام 2020 وارتفع إلى 1.5% في المتوسط في 2021، بسبب تطبيق ضريبة القيمة المضافة في أبريل/نيسان الماضي وتحسن الطلب المحلي.

وتحسنت أوضاع المالية العامة بشكل كبير في 2021. وقد أدى ارتفاع الإيرادات الهيدروكربونية إلى جانب إجراءات تصحيح أوضاع المالية العامة، مثل ترشيد الإنفاق العام الذي يعكس في المقام الأول انخفاض فاتورة الأجور نتيجة سن التقاعد الإلزامي في الأساس، والتخفيضات في دعم المرافق وتطبيق ضريبة القيمة المضافة في أبريل نيسان 2021، إلى خفض العجز بشكل كبير إلى ما يقدر بنحو 3% من إجمالي

الشكل 1 عمان / النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي

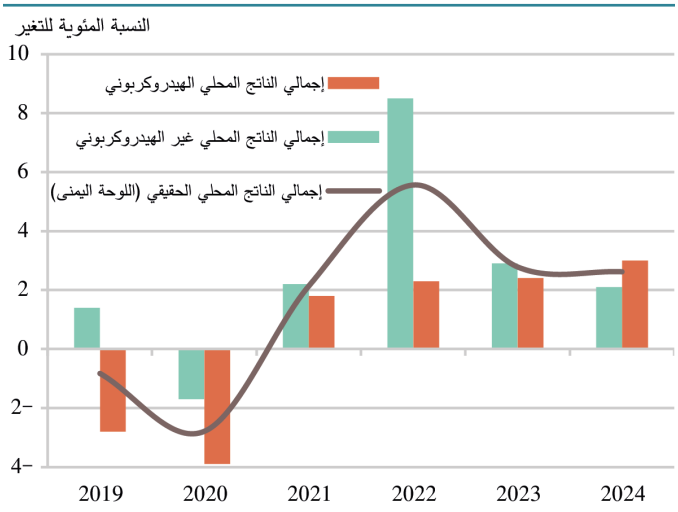

المصادر: السلطات العمانية؛ وتوقعات خبراء البنك الدولي؛ وصندوق النقد الدولي.

الشكل 2 عمان / العمليات الحكومية العامة

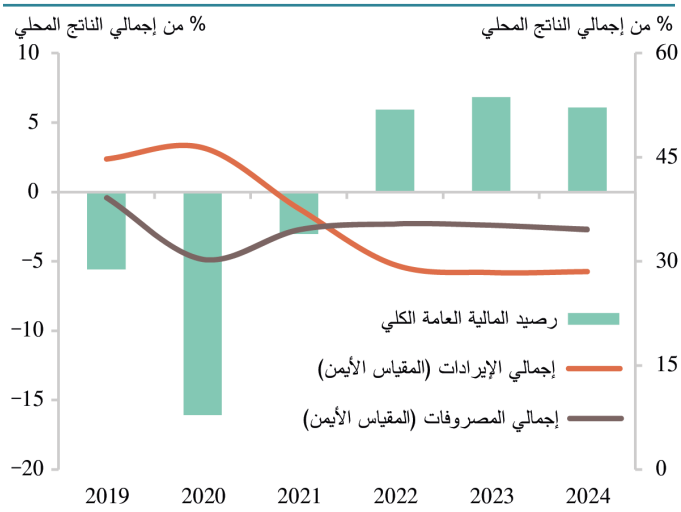

المصادر: السلطات العمانية؛ وتوقعات خبراء البنك الدولي.

الناتج المحلي مقابل 16% في 2020. وتشير التقديرات إلى أن ناتج المالية العام المواتي سيؤدي إلى تراجع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى 65% في عام 2021 من أكثر من 71% في 2020.

وقد ساهم كل من ارتفاع صادرات الهيدروكربونات، وانخفاض الإنفاق الاستثماري العام، وجهود إحلال العمانيين محل العمال المغتربين التي أدت إلى تراجع التحويلات المالية إلى الخارج، في الانخفاض الملحوظ في عجز حساب المعاملات الجارية الذي تشير التقديرات إلى أنه انخفض إلى ما دون 4% من إجمالي الناتج المحلي في 2021، مقارنة مع 12% في 2020. ونتيجة لذلك، ارتفع إجمالي احتياطيات البنك المركزي إلى 19 مليار دولار (6 أشهر من واردات السلع والخدمات) في 2021، بزيادة قدرها 5 مليارات دولار عن عام 2020.

وتراجع معدل البطالة إلى 1.9% في ديسمبر كانون الأول 2021 وهو أقل من مستويات ما قبل الجائحة (2.8% في ديسمبر كانون الأول 2019. ولا تزال البطالة مرتفعة بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما)، ولا سيما بين الشابات (25.6%). ولا يزال القطاع الخاص المساهم الأكبر في تشغيل العمانيين. وبعد تراجعه في عام 2020، عاد عدد العاملين العمانيين في القطاع الخاص إلى الارتفاع، ويقدر حتى ديسمبر كانون الأول 2021 بنحو 267 ألفا مقارنة بنحو 262300 في المتوسط عام 2019. وعلى النقيض من ذلك، انخفض عدد الوافدين العاملين في القطاع الخاص انخفاضا كبيرا، ولا سيما في قطاعي الصناعات التحويلية والبناء.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يتحسن الاقتصاد العماني تدريجيا ويكتسب مزيدا من القوة في الأجل المتوسط، مدعوما بارتفاع إنتاج النفط والغاز والإصلاحات الهيكلية الجارية. ومن المتوقع أن يتجاوز النمو 5% في 2022، مدعوما بنمو بأكثر من 8% في قطاع الهيدروكربونات، وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال في حقلي غزير وخزان الرئيسيين. وسيستمر الاقتصاد غير النفطي في النمو، متجاوزا 2% في 2022، إذ إن تسريع وتيرة حملات التطعيم يعزز النشاط المحلي. وعلى الأجل المتوسط، سيتراجع النمو إلى 2.7% سنويا في المتوسط في 2023–2024، في حين سيبقى قطاع الهيدروكربونات المحرك الرئيسي للنمو. وإذا تصاعدت الحرب في أوكرانيا والعقوبات المرتبطة بها، فقد تعمل عُمان، شأنها في ذلك شأن المنتجين الآخرين في مجلس التعاون الخليجي، على زيادة إنتاج الهيدروكربون لإرضاء سوق النفط، مما يوفر ظروفا إيجابية لنمو إجمالي الناتج المحلي. ويتوقع أن يتخطى معدل التضخم 3% في عام 2022 مع استمرار تعافي الطلب وتأثير ضريبة القيمة المضافة على ارتفاع الأسعار، قبل أن ينخفض إلى 2% في المتوسط في 2023–2024.

ومن المتوقع أن تتحول نتائج المالية العامة إلى تحقيق فائض بنحو 6%من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 وأن تستمر في التحسن في 2023–2024، وذلك نتيجة لارتفاع عائدات الهيدروكربونات والمضي في تنفيذ إجراءات تصحيح أوضاع المالية العامة. ومن المتوقع أن تنخفض نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي تدريجيا إلى 38% في المتوسط خلال الفترة 2022–2024.

ومن المنتظر أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط وتنويع الصادرات إلى تحسن رصيد المعاملات الجارية ليحقق فائضا يتجاوز 5% من إجمالي الناتج المحلي في 2022، وأن يظل في منطقة إيجابية في 2023–2024، مما يسمح بتراكم الاحتياطيات الإجمالية من النقد الأجنبي بما يزيد على 28 مليار دولار في المتوسط في الفترة 2022–2024 (أو 8 أشهر من الواردات من السلع والخدمات). وسوف يسهم ارتفاع أسعار الهيدروكربونات والاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في تحسن التوقعات على نحو ملموس.

الجدول 2 عمان/ مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	2019	2020	2021 ق	2022 ت	2023 ت	2024 ت
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	-0.8	-2.8	2.1	5.6	2.8	2.6
الاستهلاك الخاص	0.9	-2.0	2.2	4.1	3.0	2.5
الاستهلاك الحكومي	0.3	-3.0	-2.0	-1.4	-1.7	-1.6
الاستثمارات الكلية من رأس المال الثابت	-3.8	-4.3	2.7	4.4	3.8	4.2
الصادرات، السلع والخدمات	4.8	-8.0	5.7	8.3	6.0	5.5
الواردات، السلع والخدمات	-0.4	-10.5	5.5	6.5	5.9	5.4
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	-0.8	-2.8	2.1	5.6	2.8	2.6
الزراعة	2.0	3.5	2.4	3.6	3.7	3.7
الصناعة	1.2	-4.7	1.8	5.8	3.5	1.7
الخدمات	-4.2	-0.1	2.5	5.5	1.7	4.0
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	0.1	-0.9	1.5	3.4	2.1	2.0
رصيد حساب المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	-5.5	-11.9	-3.7	5.6	5.3	3.4
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-5.6	-16.1	-3.0	5.9	6.8	6.1
الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)	60.5	71.1	65.3	47.0	37.2	30.8
نمو انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	2.7	-0.3	21.1	12.9	10.1	-18.1
انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة بالطاقة (% من الإجمالي)	84.1	84.0	85.3	86.1	86.5	83.8

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. بيانات الانبعاثات من قاعدة بيانات أداة مؤشرات تحليل المناخ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.